Document:	EB 2020/129/R.16/Add.1
Agenda:	7(c)(i)(a)
Date:	23 April 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

جمهورية الصين الشعبية

مشروع عروض إعادة الإنعاش الريفي في محافظة يونان

ضميمة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett
المدير الإقليمي
شعبة آسيا والمحيط الهادي
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

Matteo Marchisio
مدير المكتب شبه الإقليمي
رقم الهاتف: 8977 8532 10 86+
البريد الإلكتروني: m.marchisio@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-23 أبريل/نيسان 2020

للعلم

أولاً - تعليقات من بنغلاديش

1- **تدعم بنغلاديش المشروع المقترح وتشكر الصندوق على التصميم الذي يصب في مصلحة السكان الريفيين المهمشين، ولا سيما النساء والشباب والأقليات العرقية. بالإضافة إلى استخدام الجزء الأكبر من المبلغ الذي يقدمه الصندوق في تمويل المناخ.**

2- **ونحن نتصور أن التركيز الرئيسي للمشروع يتماشى مع المبدأ الأساسي للصندوق، والمتمثل في الاستثمار في الاقتصادات الريفية المستدامة بغية تنمية القدرة على الصمود على الأجل الطويل. ومن شأن ذلك أن يعزز الزراعة المستدامة والأنشطة الريفية خارج المزارع، ويحسّن الوصول إلى الأسواق، ويدعم سلاسل القيمة والقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ.**

3- **وترحب بنغلاديش بالمشروع كفرصة لإعادة صياغة نموذج *chanye fupin* بأسلوب يزيد من شمولية وفعالية وإنصاف استهداف تعاونيات المزارعين الحقيقية بالمقارنة مع مؤسسات "رأس التنين".**

4- **ونحث الوكالة المنفذة بشدة على التعلم من دروس الماضي في استهداف المزارعين، وخاصة النساء والشباب والمهاجرون العائدون. ومن ناحية أولى، سيحفز ذلك الاقتصادات الريفية من خلال توليد دخل أكثر تنوعاً، كما سيشجع من ناحية أخرى السكان الريفيين على البقاء في مجتمعاتهم عبر الحد من الهجرة إلى المدن.**

5- **ونشيد بحكومة جمهورية الصين الشعبية لتعبيرها القوي عن الالتزام الوطني والشعور القوي بالملكية لدى مختلف أصحاب المصلحة عبر توفير تمويل محلي كبير للمشروع. ويعد معدل التمويل المشترك (2.1:1) أعلى بنسبة 50 في المائة من الهدف المحدد للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (1.4:1).**

6- **وبهذا توصي بنغلاديش بالموافقة على تمويل المشروع.**

الرد

7- نود أن نشكر بنغلاديش على دعمها للمشروع. ونؤكد أن المشروع سيعود بالفائدة على السكان الريفيين الفقراء، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب. وستستخدم نسبة كبيرة من تمويل الصندوق لتمويل المناخ. وبالفعل، يزيد معدل التمويل المشترك بنسبة 50 في المائة عن الهدف المحدد لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

ثانياً – تعليقات من مصر

8- **تود مصر أن تشكر إدارة الصندوق وشعبة آسيا والمحيط الهادي على تصميم مشروع عروض إعادة الإنعاش الريفي في محافظة يونان في الصين.**

9- **وترى مصر أن هذا المشروع يتواءم بشكل تام مع مهمة الصندوق المتمثلة في استهداف أشد الفقراء فقراً. ومن الواضح أن محافظة يونان مثلت أولوية مستمرة بالنسبة لبرنامج الحكومة الصينية للحد من الفقر نظراً لاحتوائها على النسبة الأكبر من السكان الفقراء في البلاد.**

10- **وفي هذا الصدد، ترحب مصر بالتوقعات بأن يعود المشروع بفوائد مباشرة على حوالي 100 ألف مواطن صيني ريفي، بالإضافة إلى توليده لفوائد غير مباشرة لصالح حوالي 540 414 شخص ضمن 200 88 أسرة في منطقة المشروع.**

11- **كما نرحب بحرارة بتطرق هذا المشروع بصورة ممتازة لمواضيع التعميم الشاملة في الصندوق، أي التصدي لتغيّر المناخ، والتمايز بين الجنسين والشباب.**

12- **ونقدّر أيضاً تماشي هذا المشروع الذي يتسم بحسن تصميمه مع استراتيجية بيجين الزراعية، أي استراتيجية إعادة الإنعاش الريفي التي اعتُمدت مؤخراً، والتي تهدف إلى إعادة التوازن بين المناطق الحضرية والريفية عبر تسريع تنمية المناطق الريفية وجعلها أكثر جاذبية.**

13- **وفي واقع الأمر، يوفّر هذا المشروع أيضاً فرصة فريدة للصندوق لدعم الحكومة في إعادة التفكير في نموذج *chanye fupin* وتحسينه بشكل يجعله أكثر إنصافاً وشمولية، وأقل عبئاً على المالية العامة. كما نعتقد أنه يمكن محاكاة النموذج الناجح للتعاونيات في الصين - والتي تعمل كجهات مشاركة في تمويل هذا المشروع - في أماكن أخرى في العالم.**

14- **ونحن نأمل، مع شعورنا بتفاؤل كبير، بأن يساعد هذا المشروع حكومة جمهورية الصين الشعبية في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في القضاء على الفقر الريفي المدقع بحلول عام 2020.**

15- **وبالتالي، نؤيد توصية معالي رئيس الصندوق بالمصادقة على تمويل هذا المشروع. وأخيراً، نتمنى للصندوق ولحكومة الصين النجاح في تنفيذ هذا المشروع وفي مساعيهما المستقبلية.**

الرد

16- نود أن نشكر مصر على تقديرها لتصميم المشروع. ونؤكد تماشي المشروع التام مع استراتيجية إعادة الإنعاش الريفي التي اعتمدتها الحكومة مؤخراً، ومع مواضيع تعميم التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق الخاصة بتغيّر المناخ، والتمايز بين الجنسين والشباب.

ثالثاً – تعليقات من المكسيك

17- **تؤيد المكسيك الموافقة على مشروع عروض إعادة الإنعاش الريفي في محافظة يونان في الصين.**

18- **سيستهدف المشروع جيوب الفقر في المحافظة التي يعيش فيها القسم الأكبر من فقراء البلاد، وسيدعم بذلك الجهود المبذولة على النطاق الوطني للقضاء على الفقر.**

19- **والأساس المنطقي للمشروع سليم، حيث ستفيد خبرة الصندوق في تطوير المزارع التقليدية الصغيرة ومساعدتها على تأمين مصدر دخل موثوق. كما ستسهم مكونات المشروع الثلاثة في سد الفجوات الكامنة على صعيد الشمولية والإنصاف والمساواة، علاوة على تقديم الدعم في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، بما في ذلك تحسين القدرات الإدارية وعمليات صنع القرار لدى النساء. ويتماشى كل ذلك مع المواضيع الرئيسية لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.**

20- **ومن الناحية المالية، يحظى المشروع بقدر كبير من التمويل المشترك الوطني، حيث لا يمثل قرض الصندوق سوى 32 في المائة من إجمالي تكلفة المشروع. ويتماشى ذلك مع إطار الانتقال والدعوات إلى رفع مستويات التمويل المشترك.**

21- **ونحن نعتقد أن هذا المشروع يوضّح قيمة الصندوق كشريك للتنمية في بلد يعاني من جيوب الفقر، إذ أنه من المتوقع تكرار الدروس المستفادة مستقبلاً، إما في الصين أو في بلدان أخرى.**

الرد

22- نود أن نشكر المكسيك على كلمات التقدير. ونؤكد استهداف المشروع لجيوب الفقر المتبقية في المحافظة التي تضم أكبر نسبة من الفقراء، وأن كل دولار أمريكي واحد من تمويل الصندوق سيحشد ما يزيد عن دولارين

أمريكيين من التمويل المشترك المحلي، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف هدف التمويل المشترك المحلي لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

رابعاً ـ تعليقات من سويسرا

23- **بالاستناد إلى التقييم الوارد أدناه، فإن رأينا إيجابي بشأن هذا المشروع، على الرغم من أنه لا تزال هنالك حاجة إلى توضيحات فيما يخص بعض الجوانب الحاسمة.**

(1) التصنيع الزراعي.

24- **سيختبر المشروع النماذج الحالية للحد من الفقر عبر التصنيع والتي استخدمت على نطاق واسع في معظم المناطق الريفية في الصين على مدى السنوات الماضية. ويتم الاضطلاع بذلك في ظل شكوك حول فعالية مؤسسات "رأس التنين" والجهات الصناعية الفاعلة المدفوعة بالربح في الحد من الفقر، وبالتالي إمكانية استخلاص الدروس من التجربة. ولذلك من المناسب أولاً تقييم مساهمة التصنيع الزراعي في الحد من الفقر خلال السنوات الماضية. علاوة على ذلك، لا يبدو أن المشروع يشدد بشكل كاف على العلاقة بين الإيكولوجيا والحد من الفقر. وهنالك خطر حقيقي يتمثل في وقوع الأشخاص الخارجين من قبضة الفقر فيها مجدداً في حال لم تكن تدابير التخفيف من حدة الفقر مستدامة إيكولوجياً على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، يعد تحديد المشروع لأوجه القصور ونيته إعداد نهج ونماذج أخرى واختبارها مؤشراً جيداً.**

الرد

25- نود أن نشكر سويسرا على رأيها الإيجابي حول المشروع المقترح.

26- نؤكد ارتكاز تصميم هذا المشروع واستفادته من الخبرة الواسعة المكتسبة والدروس المستخلصة من تنفيذ العديد من المشروعات المدعومة دولياً والمرتبطة بنماذج الحد من الفقر من خلال التصنيع - بما في ذلك العديد من المشروعات التي مولها الصندوق والبنك الدولي، ومن المعرفة المتراكمة للحكومة. وتنعكس هذه المعرفة والخبرة في قسم الدروس المستفادة الوارد في تقرير تصميم المشروع. وفيما يتعلق بمساهمة التصنيع الزراعي في الحد من الفقر (أي *chanye fupin*)، أظهرت التجربة - كما أشار إليه التعليق بشكل صحيح - أوجه القصور الكامنة في السعي إلى الحد من الفقر من خلال الدعم المباشر لمؤسسات "رأس التنين". ويعتمد هذا النهج إلى حد كبير على الإعانات الحكومية (التي من المرجح أن تنخفض بعد عام 2020)، وليس شمولياً بالضرورة (حيث تم إيلاء اهتمام محدود ضمن النموذج للاستهداف وآليات تقاسم المنافع)، ومكلف (قامت المؤسسات باقتناص معظم الموارد، مما يجعل نسبة المنافع إلى الاستثمارات عالية). وهذا هو الأساس المنطقي لاعتماد نهج مختلف (أي نماذج *chanye fupin* المحسنة)، والتي ستستعين بتعاونيات المزارعين كنقطة دخول رئيسية في تقديم الدعم.

27- وفيما يخص العلاقة بين الإيكولوجيا والحد من الفقر، نؤكد أنه قد تم تحليل هذه العلاقة بعناية، وأن نتائج التحليل تنعكس في مذكرة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي ذات الصلة، الملحق الخامس – والتي استرشد بها التصميم. وعلى وجه الخصوص، تعرض المذكرة معلومات مفصلة عن أهم الملامح الحالية للفقر، وحالة الموارد الطبيعية وإدارتها في منطقة المشروع. وتم تحديد المخاطر الاجتماعية والإيكولوجية والبيئية وذات الصلة بتغيّر المناخ التي يحتمل حدوثها والتي يمكن أن تؤثر على المشروع أو تمنعه من تحقيق أهدافه الإنمائية (الحد من الفقر)، أو التي يمكن أن تُحدث أثراً سلبياً على الأفراد و/أو البيئة. واستناداً إلى هذا التحليل، تم تحديد تدابير التخفيف. وتنعكس التدابير المذكورة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وفي دليل تنفيذ المشروع. علاوة على ذلك، يتضمن التصميم تدابير ترمي إلى تحسين الاستدامة والقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من خلال دعم الإنتاج الأخضر (بما في ذلك الممارسات العضوية المثلى في إدارة التربة والمياه)؛ وتوسيم المنتجات وتسويقها؛ وتعميم الاعتبارات المناخية في تطوير البنية التحتية؛ وضمان ترتيبات

التشغيل والصيانة. وستتم مراعاة الآثار الحالية والمتوقعة لتغيّر المناخ في تخطيط البنية التحتية وتصميمها. وسيتم دعم التعاونيات في استخدام الألواح الشمسية لضخ المياه، واعتماد ممارسات الري والرصد الرقمي لأغراض الاستخدام الكفؤ للمياه في المناطق المعرضة لشح المياه المتوفرة بسبب تغيّر المناخ.

(2) تعاونيات المزارعين.

28- **يعد الدور التقليدي لتعاونيات المزارعين دوراً يستحق المراجعة. ولا يجب على تعاونيات المزارعين الاقتصار على تيسير وصول المزارعين إلى السوق كما هو مذكور في الوثيقة؛ إذ يمكن لتوفير التعليم والتدريب لأعضائها أن يكون أكثر أهمية. بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن القضايا المرتبطة بالأراضي (إصلاح الأراضي، وحقوق استخدام الأراضي، وتأجير الأراضي، وما إلى ذلك) مدرجة في المشروع. ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية، حيث أن ملكية الأراضي ترتبط بالمنظور طويل الأجل لمواقف إدارة الأراضي. وقد لا تولي صناعات "رأس التنين" العناية الكافية بالأرض (مثل نوعية التربة) إذا اقتصرت مدة عقود الإيجار على بضع سنوات فقط، إذ تزيد حوافز تحقيق مكاسب على الأجل القصير على حساب الإدارة طويلة الأجل للأصول. كما أن هنالك ظاهرة أخرى متكررة يجب أخذها بعين الاعتبار وهي أنه غالباً ما يتم التعاقد مع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة للعمل في أراضيهم.**

الرد

29- نؤكد عدم اقتصار دور تعاونيات المزارعين على تيسير الوصول إلى الأسواق. إذ تتضمن وظائف التعاونيات أيضاً توفير التدريب والإرشاد الذي تقدمه الخدمات العامة والأعمال الزراعية لأعضائها؛ وتحسين معايير الإنتاج وحجمه، بما في ذلك إشراف الأقران بين الأعضاء؛ والتسويق المشترك و/أو الإنتاج المشترك، من ضمن وظائف أخرى. ونحن ندرك أن هذه العملية تدريجية، وأنه لن يكون بمقدور كل التعاونيات أداء جميع الوظائف المذكورة أعلاه. ويكمن الغرض من المشروع في تمكين التعاونيات لكي تقدم لأعضائها عدداً من الخدمات المتنوعة، وعدم الاقتصار فقط أو بالضرورة على تيسير الوصول إلى الأسواق.

30- ونود التأكيد كذلك على أن القضايا المرتبطة بالأراضي التي تمت الإشارة إليها في التعليق قد أُخذت بعين الاعتبار أثناء التصميم، كما تم إدراجها في المشروع ضمن أنشطة تنمية التعاونيات. وحالياً، تتبع تعاونيات المزارعين ثلاثة نماذج مختلفة: (أ) تبقى الأراضي تحت التصرف المطلق للأفراد من الأعضاء؛ (ب) أو يتم تأجير الأرض للجمعية التعاونية بسعر يتم الاتفاق عليه مسبقاً؛ (ج) أو يتم نقل الأرض إلى الجمعية التعاونية كحصة ملكية. ويميل المزارعون الأفراد إلى تفضيل أحد النماذج المذكورة أعلاه وفقاً لحالة العمالة الإفرادية لديهم وتصوراتهم للمخاطر. وتم تصميم المشروع بحيث يزود المستفيدين بالتدريب والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة.

31- وأخيراً، نؤكد أن المشروع لا يدعم تأجير الأراضي من قبل مؤسسات "رأس التنين".

(3) تطوير البنية التحتية التي تتسم بالقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

32- **تركز الاستثمارات الوطنية في البنية التحتية على التحسينات الصحية (إمدادات مياه الشرب النظيفة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وما إلى ذلك)، وإعداد شبكة الإنترنت الموجهة لخدمة أعمال التجارة الإلكترونية (بهدف تسهيل الأعمال الزراعية وبيع المنتجات الزراعية على الإنترنت)، والسياحة. وانطلاقاً من هذه الخلفية، تتوخى الوثيقة الاستثمار في النقل البري، والبنية التحتية لسلامة المياه، والإنتاج الزراعي القادر على الصمود في وجه تغيّر المناخ لمنع تآكل التربة وتقليل المخاطر والآثار المرتبطة بتغيّر المناخ. وقد يكون من المفيد تتبع كيفية ترجمة ذلك إلى خطط للتنفيذ من أجل رصد إنشاء البنية التحتية والتدابير التي يتم اتخاذها بالفعل.**

الرد

33- يمكن تتبع الاستثمارات في الطرق الريفية، ونظم إمدادات مياه الشرب، وتحسينات الأراضي بغية تعزيز الإنتاجية الزراعية والحد من تآكل التربة، في خطط التنفيذ على النحو التالي.

34- ستنعكس عملية التخطيط في خطط العمل والميزانيات السنوية. وفيما يتعلق بالتسلسل، سيتم في البداية رفع مستوى الوعي وتعبئة التعاونيات وبقية أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان اتباع نهج من القاعدة إلى القمة في اختيار البنية التحتية التي سيمولها المشروع. وللسماح بأوجه التآزر مع استثمارات المكون الأول، سيتم تأجيل الاستثمارات الأولى في البنية التحتية إلى العام الثاني من المشروع، وذلك بافتراض أن إعداد مقترحات التعاونيات ومشروعات المستثمرين سيستغرق بعض الوقت. وقبل الشروع بأية استثمارات في البنية التحتية، يجب إنشاء روابط لمستخدمي المياه وغيرها من روابط التشغيل والصيانة وإشراكها في القرارات المتعلقة بتصميم خطة التشغيل والصيانة وإعدادها لكل عنصر من عناصر البنية التحتية.

35- وسيتم رصد التقدم والنتائج من خلال مؤشرات في نظام الرصد والتقييم الخاص بالمشروع (مثل الأسر التي تبلغ عن تحسّن في وصولها المادي إلى الأسواق، ومرافق التجهيز والتخزين؛ وعدد هكتارات الأراضي التي تخضع للممارسات القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ؛ وعدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تخدمها البنى التحتية التي تم إنشاؤها/إعادة تأهيلها والمرتبطة بالمياه). وسيتم رفد رصد البيانات من خلال التحقق المادي في الميدان، وعبر إجراء مسح لتصورات المستفيدين عن أثر البنية التحتية في تحسين أنشطتهم الاقتصادية وسبل عيشهم خلال بعثات الإشراف السنوية.

(4) اختيار المجموعة المستهدفة.

36- **حدد المشروع سبع مقاطعات فقيرة محددة وطنياً وفقاً لاستراتيجية الاستهداف فيه، غير أن المقاطعات السبعة الظاهرة على الخريطة لا تتوافق مع تلك الموجودة في النص. بالإضافة إلى ذلك، تم ذكر مدينتي ليجيانغ ودالي في النص، لكن كلتا المدينتين أكثر تقدماً بالمقارنة مع أماكن أخرى عديدة في يونان، ويدعو ذلك إلى التساؤل حول سبب أخذهما بعين الاعتبار. علاوة على ذلك، تقع المدينتان جغرافياً على مقربة من بعضهما البعض، كما تتشابه سماتهما الاقتصادية الرئيسية، مما يعني أنه لا توجد حاجة واضحة لإدراج كلتيهما في المرحلة التجريبية. وتوجد العديد من المناطق المحرومة اقتصادياً في محافظة يونان والتي تفتقر إلى روابط جيدة للطرق. وبدلاً من التوصية باتباع نهج تدفعه الصناعة للحد من الفقر عبر روابط الطرق، قد يَعد فتح المناظر الطبيعية الفريدة أمام السياحة والثقافة بنتائج أفضل. وقد يؤدي اتباع نهج مخصوصة ومتنوعة للفقر في الأماكن المختلفة إلى نتائج إجمالية أفضل. أخيراً، يجب أخذ تضمين تصنيفات أو معايير وزارة الزراعة والشؤون الريفية الصينية في معايير الاختيار بعين الاعتبار إن لم يتم ذلك بالفعل.**

الرد

37- تعرض خريطة منطقة المشروع المقاطعات السبعة التي سيتم تنفيذ المشروع فيها بشكل صحيح، وهي: مقاطعتا زينتشونغ وسويجانغ في بلدية زاوتونغ؛ ومقاطعتا يونلونغ ويونغبينغ في إقليم دالي؛ ومقاطعتا هوابينغ ويونغشنغ في بلدية ليجيانغ؛ ومقاطعة لانبينغ في إقليم نوجيانغ. وقد يرجع سوء الفهم إلى الحد المفروض على عدد كلمات تقارير الرئيس، وبالتالي يظهر فقط اسم الأربع بلديات/أقاليم التي تقع فيها المقاطعات السبعة التي يغطيها المشروع (زاوتونغ، ودالي، وليجيانغ، ونوجيانغ).

38- ونؤكد كذلك أنه لن يتم تنفيذ المشروع في مدينتي ليجيانغ ودالي، وإنما في مقاطعتي هوابينغ ويونغشنغ في بلدية ليجيانغ ومقاطعتي يونلونغ ويونغبينغ في إقليم دالي. ويوفر القرب الجغرافي للقرى والمجتمعات المستهدفة (التي تم اختيارها وفقاً لمعيار احتوائها على كثافة أكبر من الفقراء المسجلين أو الفقراء المسجلين سابقاً بالمقارنة مع متوسط الفقر في المقاطعات) من هاتين المدينتين إمكانات في الأسواق للصناعات التي يدعمها المشروع - وهو معيار آخر تم الأخذ به في اختيار مواقع المشروع.

39- ونحن ندرك بأن هنالك العديد من المناطق المحرومة اقتصادياً في يونان التي كان يمكن اختيارها. ولكن اختيار منطقة المشروع عملية تستلزم مراعاة قضايا أخرى بالإضافة إلى المعايير المتفق عليها (انتشار الفقر، ووجود صناعات تتمتع بإمكانات واعدة في السوق). وتشمل هذه القضايا أولويات المحافظات، ووجود عمليات أخرى جارية أو مزمعة، ووضع ديون المقاطعات والحيز المتوفر للديون الخارجية الإضافية، والتزام الحكومة المحلية بالأهداف وبنهج المشروع المقترح. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة لهذا المشروع، كان من المستحسن عدم توسيع نطاق المنطقة المستهدفة إلى أكثر من سبع مقاطعات بغية إحداث أثر معتبر في كل مقاطعة.

40- وأخيراً، نود أن نؤكد للسادة الأعضاء بأن المشروع يتيح لكل مقاطعة المرونة الكافية لتحديد أولويات مجموعة التدخلات التي تعبر على الوجه الأكمل عن احتياجاتها وإمكانياتها.

خامساً ـ تعليق من الولايات المتحدة الأمريكية

41- **تعارض الولايات المتحدة، في ضوء سياساتها المتعلقة بمشروعات إنمائية معينة في البلدان التي لا تتصدى حكوماتها للاتجار بالبشر ولا تفي بمتطلبات أخرى، المشروع التالي، وهي بالتالي لا تشارك في إصدار قرار من المجلس من شأنه أن يدعم مشروع عروض إعادة الإنعاش الريفي في محافظة يونان في الصين.**